دراسة إحصائية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية

ورقة عمل

الندوة الوطنية الخامسة عشرة للجودة

"الجودة ضرورة حيوية لتتمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة"

دمشق ــ مكتبة الأسد الوطنية (٢٩ــ ٣٠/١١/٢٠١٠)

إعداد

شامل بدران ـــ إحسان عامر

المقدمة:

- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً أساسياً في الاقتصاد الوطني، وباتت الحاجة ملحة لتطوير وتحفيز هذا القطاع لا سيما بعد أن أثبتت التجارب الدولية، العلاقة الوثيقة بين المكانة الراسخة لمثل هذا القطاع في عملية التنمية من حيث النمو الاقتصادي والتشغيل.
- وتشكل عملية بناء قاعدة بيانات إحصائية الخطوة الأولى لتحليل الوضع الراهن لتلك المؤسسات ودراسة اتجاهات تطورها، وستعرض الدراسة البيانات الإحصائية التي وفرتها التعدادات التي أجريت في الجمهورية العربية السورية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتحديث الإطار الذي تم في عام ٢٠٠٨، كما ستقدم الدراسة التحليل الأساسي لتلك البيانات من حيث التركيب الهيكلي لتلك المنشآت وتوزعها على المحافظات وعلى النشاطات الاقتصادية الأساسية إضافة لتوزعها حسب الترخيص وحسب الملكية.
- كما ستقدم الدراسة النتائج الرئيسية والمقترحات لتوسيع قاعدة البيانات وآليات ضبطها والمسوح المقترحة والمنهجيات الجديدة في رصد واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: التعريفات المستخدمة في حصر المنشآت:

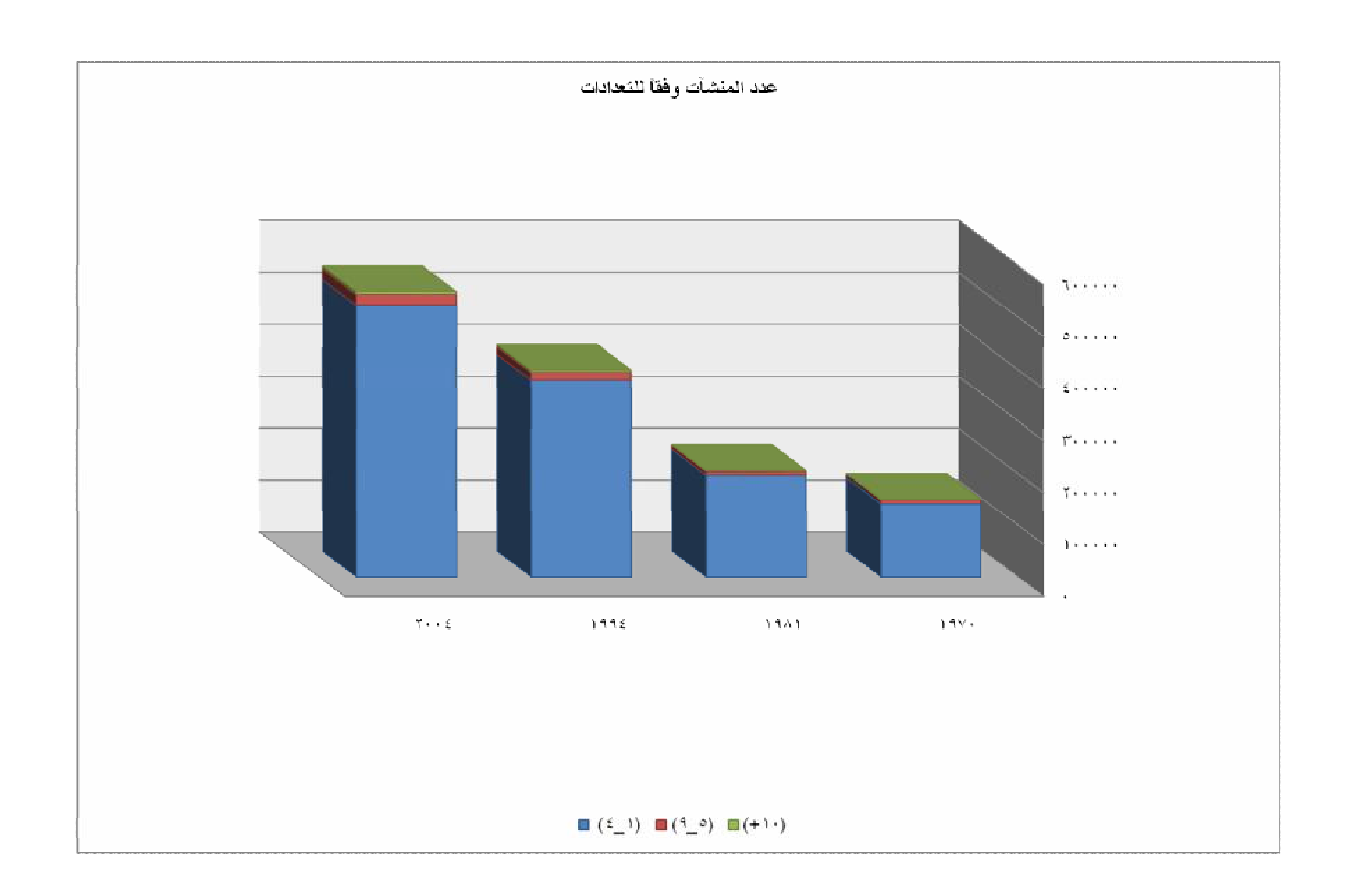
- **المنشأة:** هي المبنى أو جزء من مبنى مخصص لممارسة أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإداري أو الخدمي أو التعليمي...... ويعتبر من المنشآت كل مكان داخل المنزل أو شقة من مبنى أو قبو يمارس فيه أي نشاط مما ذكر أعلاه مشترطاً أن يفتح مدخله على الطريق أو على المدخل الرئيسي للمبنى أو تفرعاته.
- **ويجب أن يتوفر في المنشأة الشروط الآتية:**
- وجود مكان ثابت لمزاولة النشاط.
- وجود مالك للمنشاة (شخص أو مجموعة من الأشخاص أو شخصية اعتبارية).
- أن تمارس نشاطا اقتصادياً أو اجتماعياً.
- وجود مشتغلين في المنشاة .

ثانياً: المنشآت الاقتصادية والاجتماعية خلال التعدادات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ـ ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٤)

- تعتبر التعدادات التي أجراها المكتب القاعدة الأساسية والشاملة لكافة الإحصاءات والمسوح والدراسات التي أجريت بين هذه التعدادات حيث أجرى المكتب تعدادات (١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤-٢٠٠٤) ووفرت هذه التعدادات البيانات الأساسية حول:
- السكان.
- المساكن.
- المنشآت الاقتصادية والاجتماعية.
- الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية.

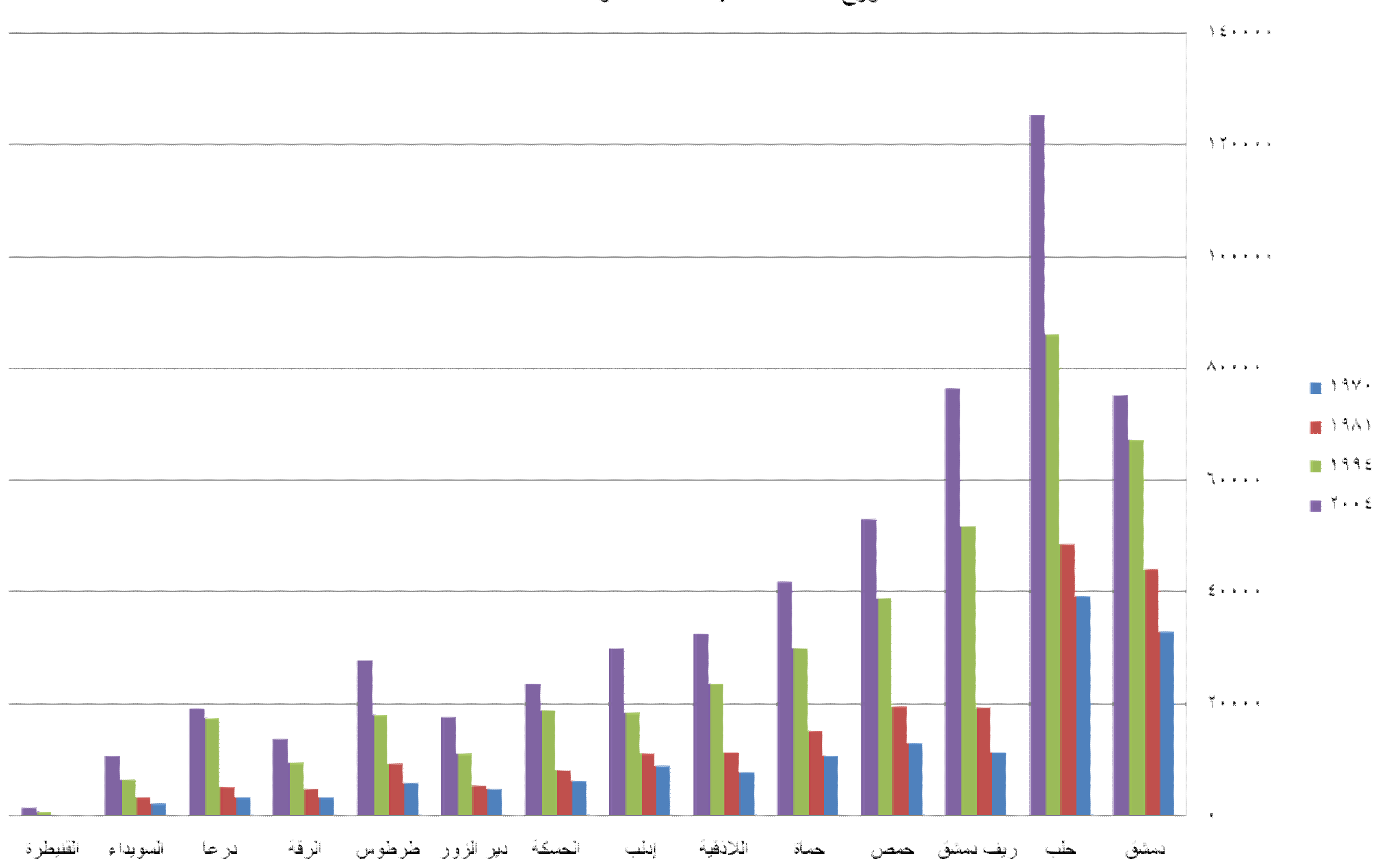
حصر المنشآت الاقتصادية والاجتماعية:

- ارتفع عدد المنشآت في تعداد ٢٠٠٤ مقارنة بتعداد ١٩٧٠ (٣٩٩٣٠٨ منشأة) بمعدل نمو سنوي ٣،٩% ، وقد بينت الدراسة حجم الزيادة في المنشآت (١-٤ عامل) ٣٨٢٢٢٣ منشأة بمعدل نمو سنوي ٣،٩% وفي المنشآت (٥-٩ عامل) ١٢٧٤٣ منشأة بمعدل نمو سنوي ٢،٩% أما في المنشآت (+١٠عامل) ٤٣٤٢ منشأة بمعدل نمو سنوي ٤،٩%.



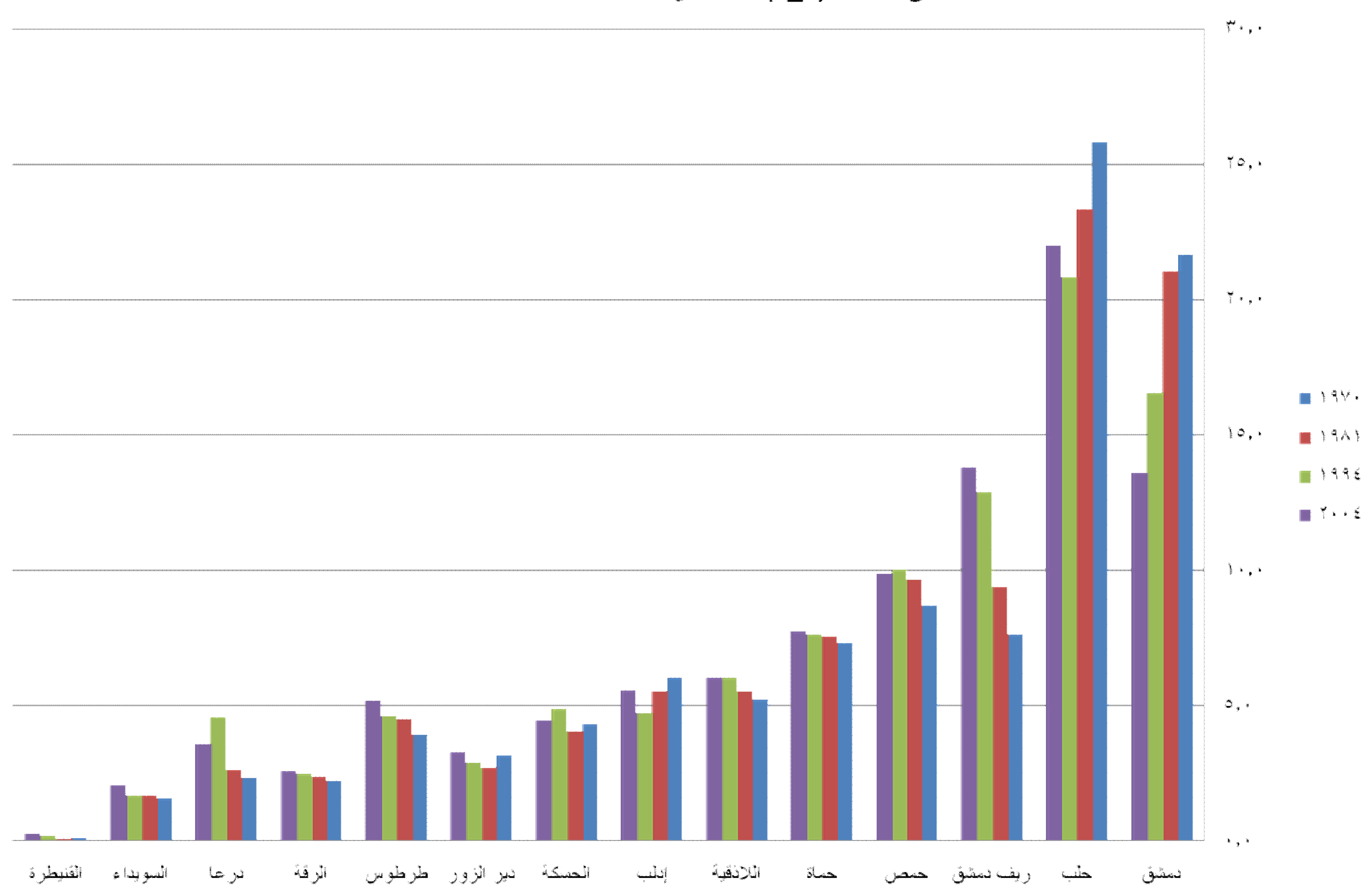
عدد المنشآت وفقاً للتعدادات
٦٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠
٠
٢٠٠٤
١٩٩٤
١٩٨١
١٩٧٠
(٤_١)
(٩_٥)
(+١٠)

- أما من حيث تمركز المنشآت في محافظات (دمشق، حلب، ريف دمشق، حمص) فقد بلغت نسبة التمركز ٦٤،٢% في عام ١٩٧٠ بينما في عام ٢٠٠٤ كانت النسبة ٦٠،١%. علماً بأن التمركز في محافظة دمشق انخفض من ٢١% عام ١٩٧٠ إلى ١٤% عام ٢٠٠٤ ويعود السبب في ذلك إلى عدم القدرة في التوسع أو إضافة منشآت جديدة والمنشآت القائمة التي أرادت التوسع انتقلت إلى محافظة ريف دمشق والمحافظات المجاورة وهذا ما أكدته الدراسة حيث ازدادت النسبة في ريف دمشق من ٧،٥% إلى ١٤%.

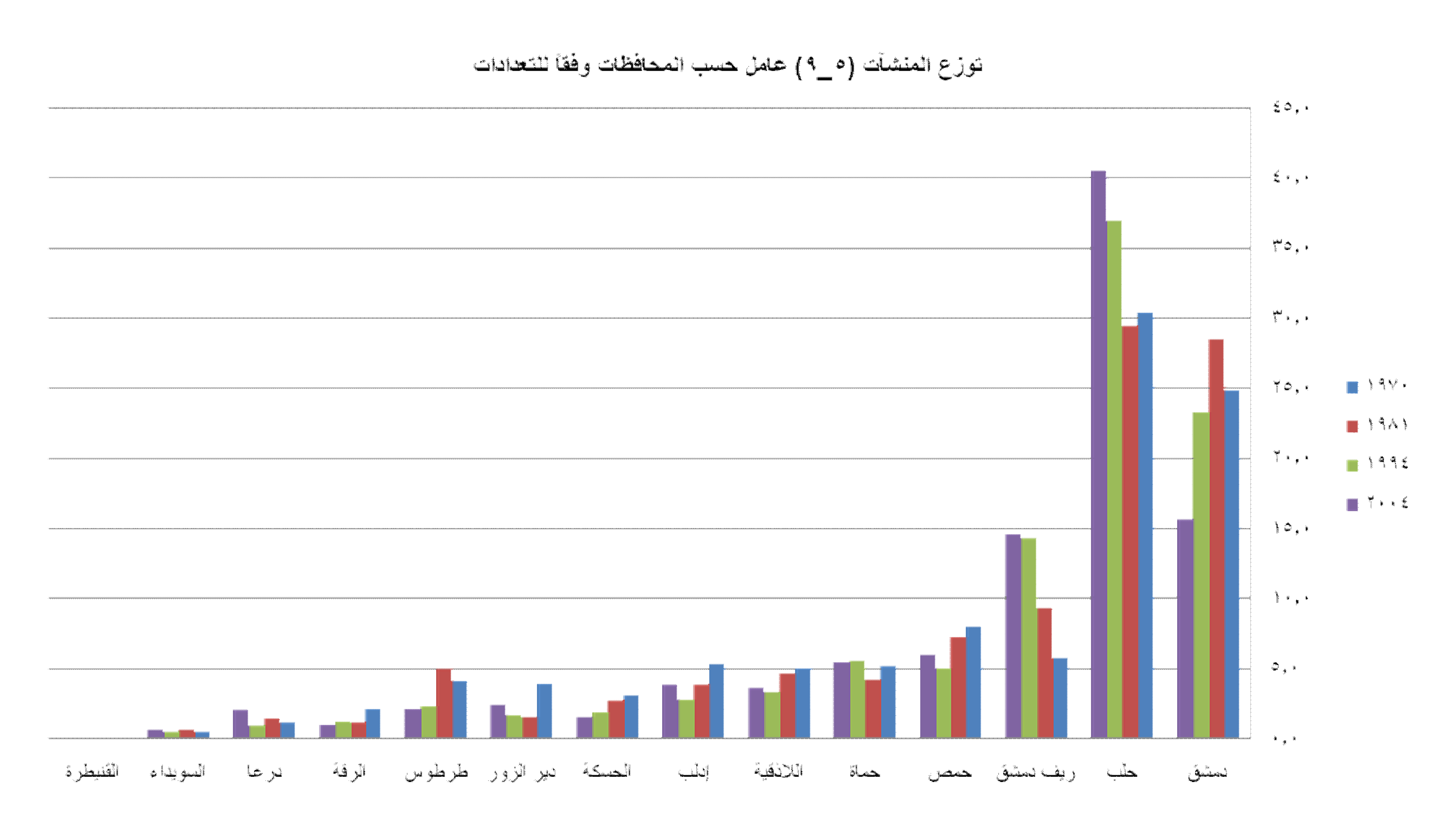


توزع المنشآت حسب المحافظات وفقاً للتعدادات
١٤٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠
٦٠٠٠٠
٤٠٠٠٠
٢٠٠٠٠
٠
١٩٧٠
١٩٨١
١٩٩٤
٢٠٠٤
دمشق
حلب
ريف دمشق
حمص
حماة
اللاذقية
إدلب
الحسكة
دير الزور
طرطوس
الرقة
درعا
السويداء
القنيطرة

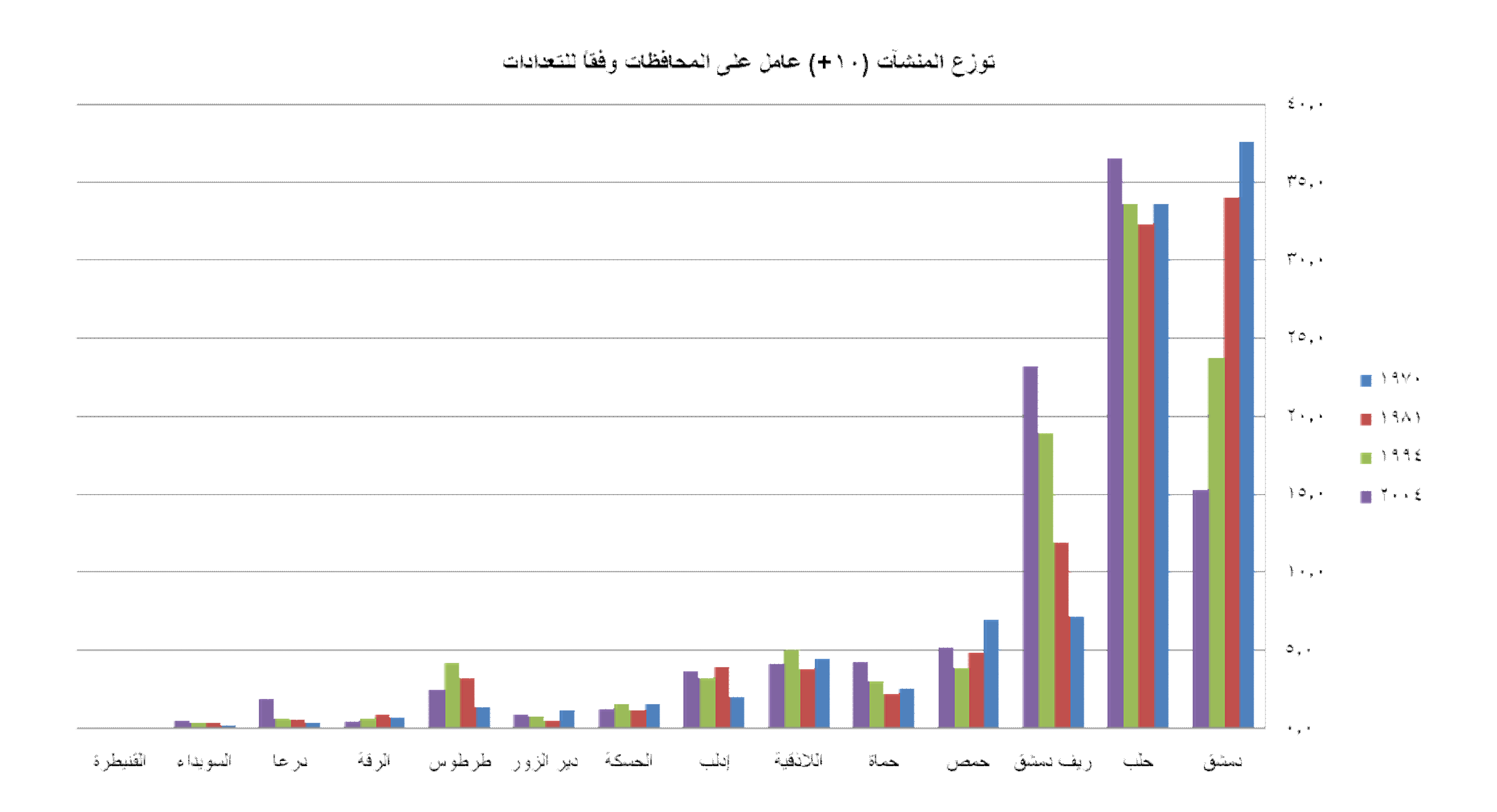
- تعكس هذه الظاهرة آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية وقضية النمو غير المتوازن بين المحافظات.
- وبينت الدراسة أن المنشآت (١-٤) عامل انخفضت نسبتها في دمشق من ٢١% إلى ١٣،٦% وحلب من ٢٥،٨ إلى ٢٢% وارتفعت في ريف دمشق من ٧،٦% إلى ١٣،٨% وتفسر هذه الظاهرة الهجرة الداخلية إلى محافظة ريف دمشق (أطراف مدينة دمشق).


توزع المنشآت (١_٤) عامل على المحافظات وفقاً لتعداد ٢٠٠٤
٣٠,٠
٢٥,٠
٢٠,٠
١٥,٠
١٠,٠
٥,٠
٠,٠
١٩٧٠
١٩٨١
١٩٩٤
٢٠٠٤
دمشق
حلب
ريف دمشق
حمص
حماة
اللاذقية
إدلب
الحسكة
دير الزور
طرطوس
الرقة
درعا
السويداء
القنيطرة

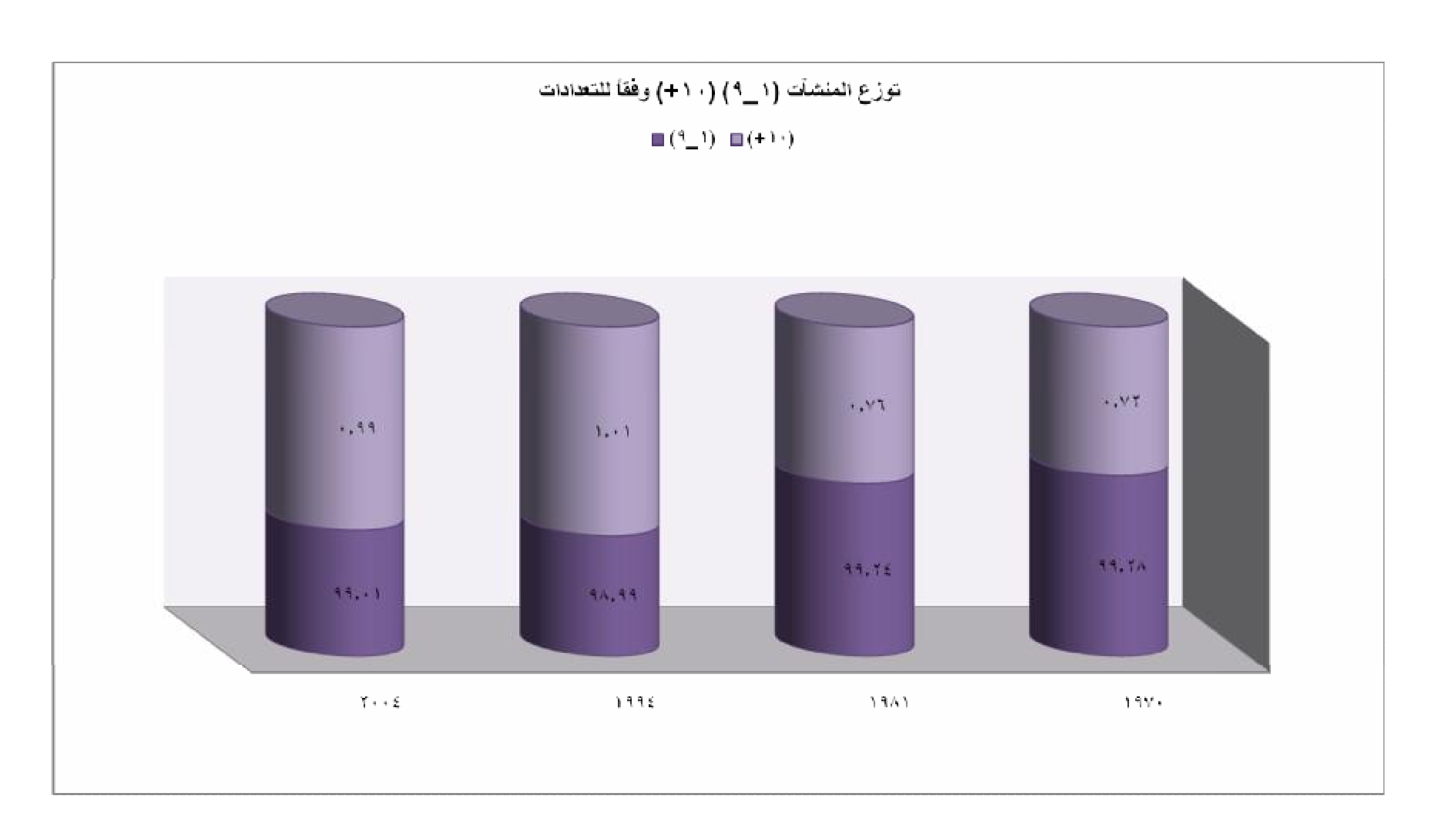
كما بينت الدراسة أن المنشآت (٥-٩ عامل) والمنشآت (+١٠ عامل) تتركز في محافظة حلب فقد شكلت المنشآت (٥-٩ عامل) نسبة ٣٠،٥% عام ١٩٧٠ وتطورت لتصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٠%.



أما المنشآت (+١٠ عامل) فقد شكلت نسبة ٣٣،٧% عام ١٩٧٠ وتطورت لتصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٦،٦% .



كما بينت الدراسة أن المنشآت في سورية تتسم بكونها منشآت صغيرة ومتوسطة يتراوح عدد عمالها بين (١-٩) ووفقاً للبيانات فإن نسبة هذه المنشآت بقيت ثابتة تقريباً بحدود ٩٩% خلال التعدادات.

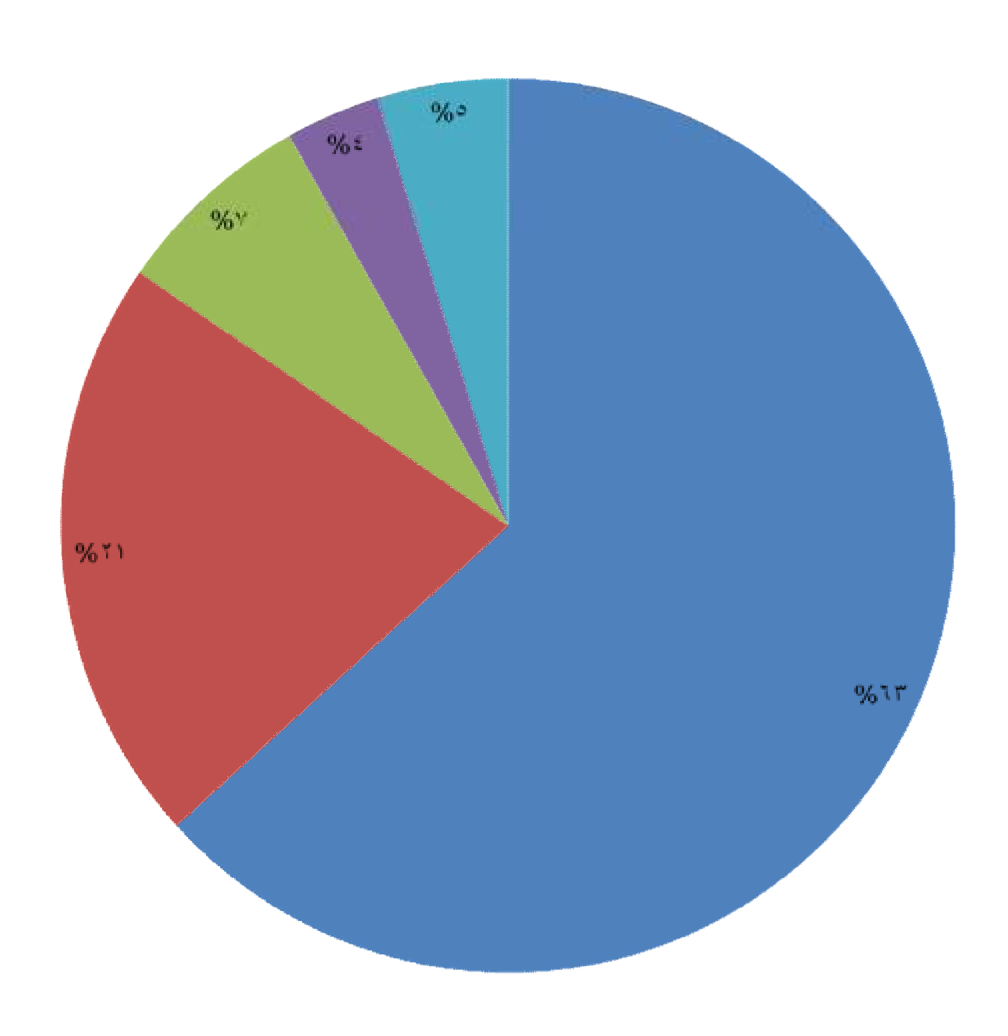


ثالثاً: تعداد ٢٠٠٤

- **من حيث توزع المنشآت حسب عدد العمال:**
- بلغت نسبة المنشآت التي تضم (أقل من ١٠ عمال) ٩٩% وبأخذ هذه بالفئة حسب آحاد العمال تبين أن نسبة المنشآت التي تضم عامل واحد ٦٣،٣% من إجمالي المنشآت والتي تضم عاملين ٢١،٣% أي أن ٨٤،٦% من المنشآت فيها عامل أو اثنين . وبذلك فإن المنشآت في سورية تتسم بكونها منشآت متناهية الصغر من حيث عدد العمال. وتتوطن هذه المنشآت في مراكز المدن والتجمعات السكنية ذات الكثافة العالية فهي لا تحتاج لمساحات كبيرة لممارسة أعمالها وبنفس الوقت هي في الغالب تمارس نشاط تجارة التجزئة أو أنشطة حرفية متنوعة.

توزع المنشآت حسب عدد العمال تعداد ٢٠٠٤





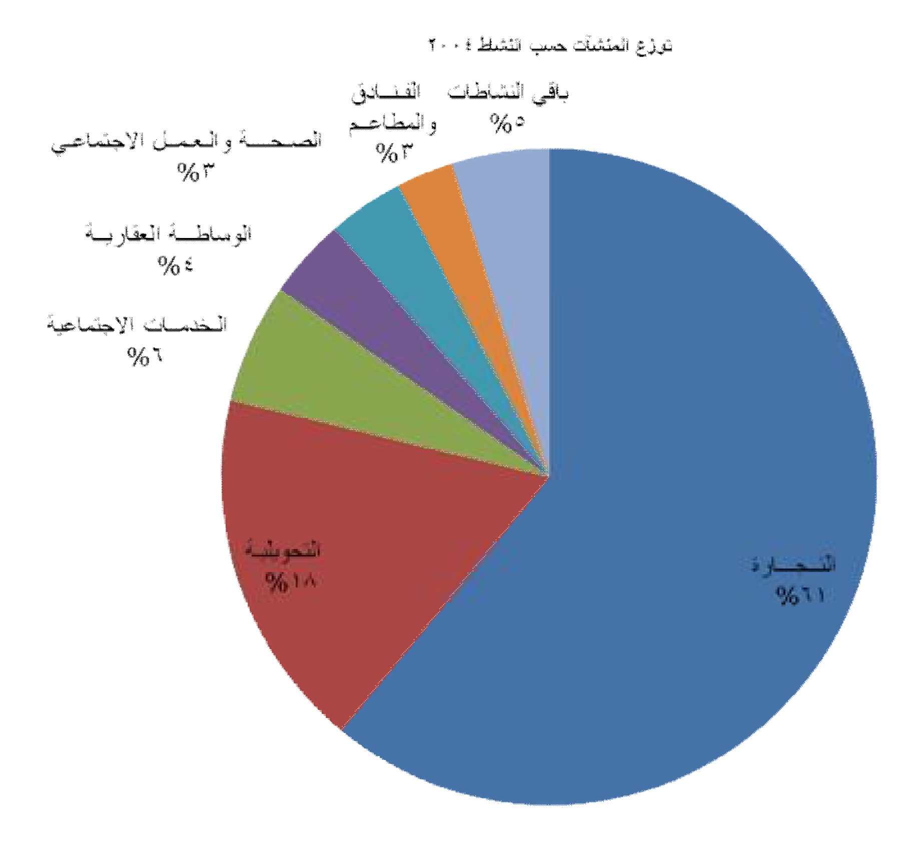
من حيث التمركز في المحافظات

تشير البيانات إلى تمركز المنشآت في المحافظات الكبيرة حيث بلغت ٦٠% في (دمشق، حلب، ريف دمشق، حمص). ففي محافظة حلب كانت أعلى نسبة فقد وصلت إلى ٢٢،٨٥% وأدنى نسبة تمركز كانت في محافظتي القنيطرة (٠،٣%) ثم محافظة السويداء (٢%).

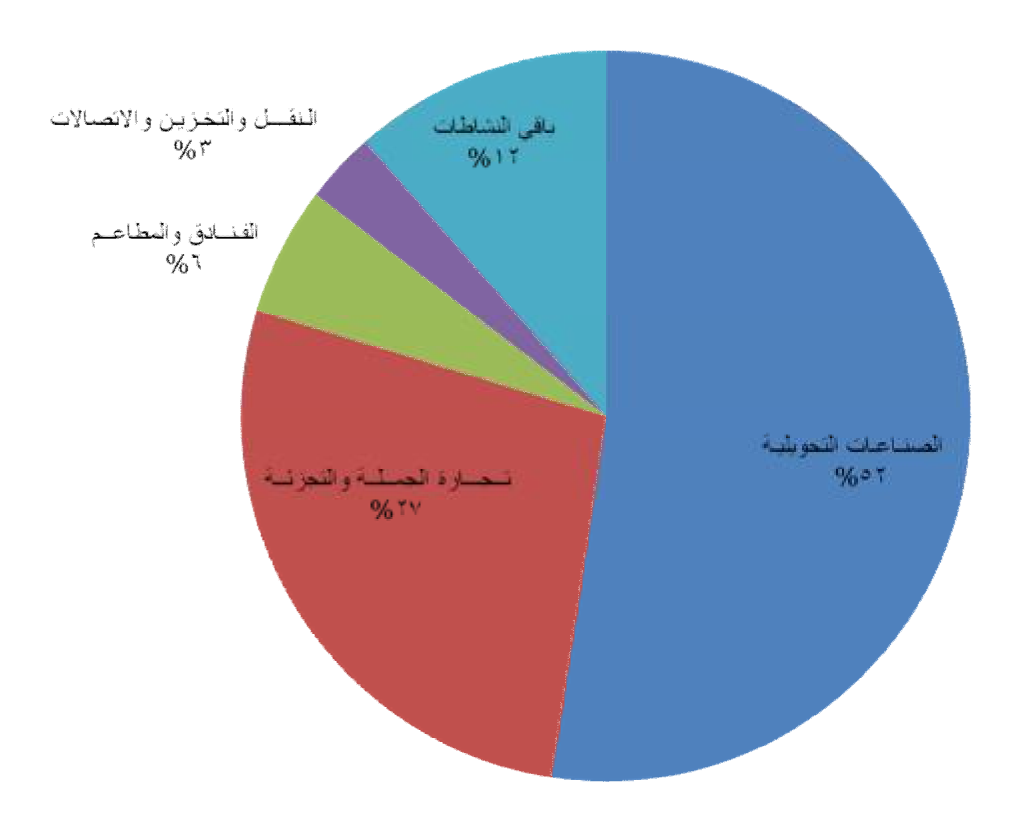


من حيث النشاط الاقتصادي

تم توزيع المنشآت حسب تصنيف النشاط الاقتصادي الدولي ISIC3 التنقيح الثالث وقد أظهرت النتائج أن نسبة ٧٨،٨% تتمركز في (نشاطي تجارة الجملة والتجزئة ٦٠،٩% ونشاط الصناعات التحويلية ١٧،٨٣%) أما باقي الأنشطة فلم تتجاوز نسبة أي نشاط ٦%.



كما بينت الدراسة أن المنشآت (٥-٩) عامل تتركز بشكل أساسي في الصناعات التحويلية فقد بلغت النسبة ٥٢% تليها التجارة بنسبة ٢٧% ثم الفنادق والمطاعم بنسبة ٦%.



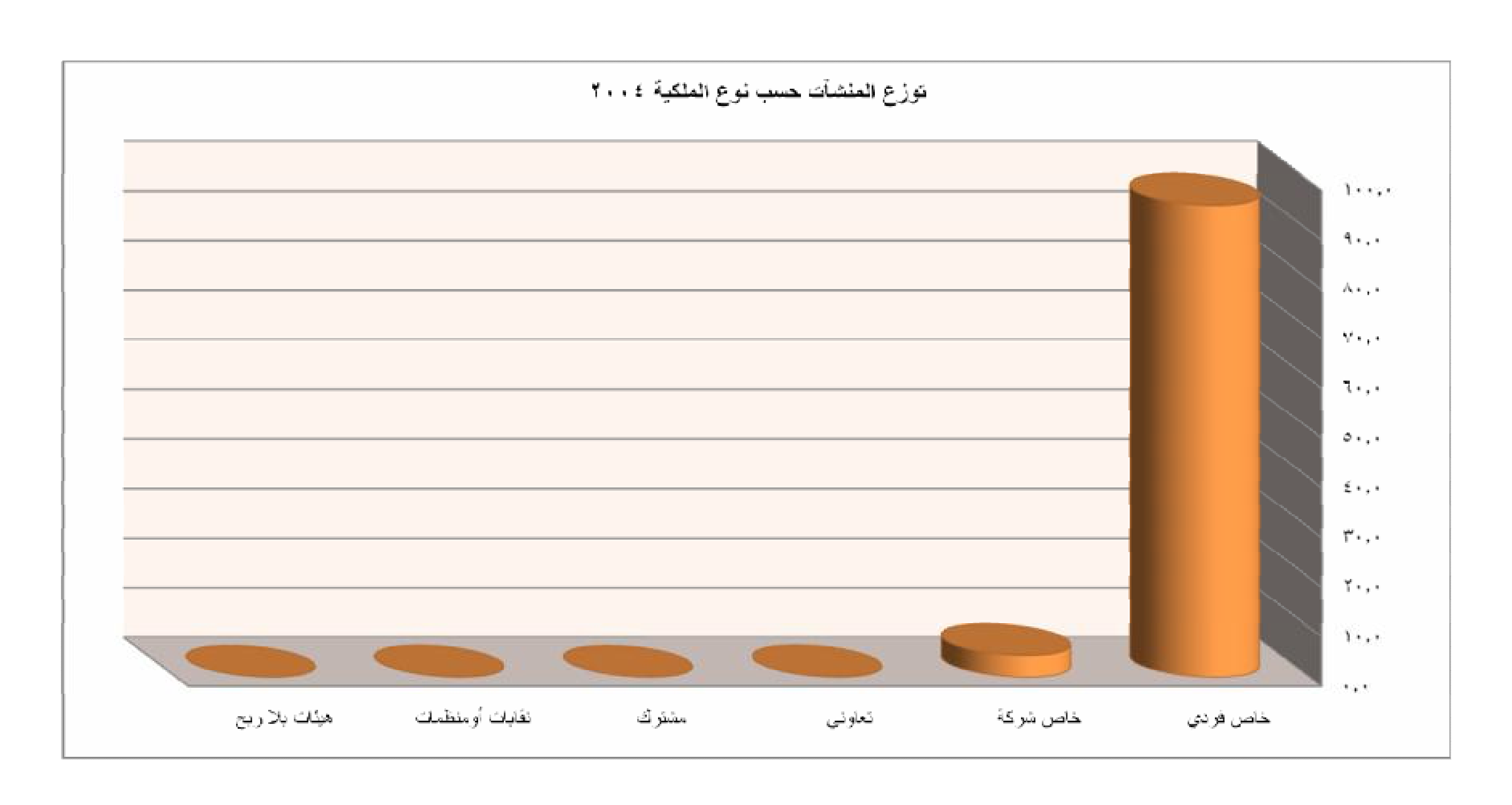
من حيث الترخيص

- بينت النتائج أن نسبة ٣٣،٤% من المنشآت غير مرخصة وأن نسبة المنشات التي تضم عامل واحد وغير المرخصة بلغت ٦٦،٦% من إجمالي المنشآت غير المرخصة ثم المنشات التي تضم عاملين ١٨،٣% وكلما زاد عدد العاملين في المنشأة انخفضت نسبة عدم الترخيص. ومن جهة أخرى إذا ما أخذنا نسبة المنشآت المرخصة والغير مرخصة ضمن فئة العمال الواحدة نلاحظ من الجدول أن نسبة المنشآت التي تضم عامل واحد وغير المرخصة ٣٦،٧% من إجمالي منشآت الفئة.وتراوحت هذه النسب بين ١٩_٢٨ % لباقي المجموعات.


توزع المنشآت حسب الترخيص ٢٠٠٤
%١٠٠
%٩٠
%٨٠
%٧٠
%٦٠
%٥٠
%٤٠
%٣٠
%٢٠
%١٠
%٠
Total
(+١٠)
(٩)
(٨)
(٧)
(٦)
(٥)
(٤)
(٣)
(٢)
(١)
بدون الترخيص
مرخص

من حيث الملكية

بلغت نسبة المنشآت الخاصة ٩٩،٨% موزعة (٩٥،٣% خاصة فردية و٤،٥% خاصة شركة) هذا ما يؤكد صغر حجم المنشآت كما بينت الدراسة أن النسبة العظمى من الشركات هي شركات تضامنية وصغيرة ولا يوجد شركات كبيرة ومساهمة إلا بأعداد قليلة جداً معروفة لدى الجميع.

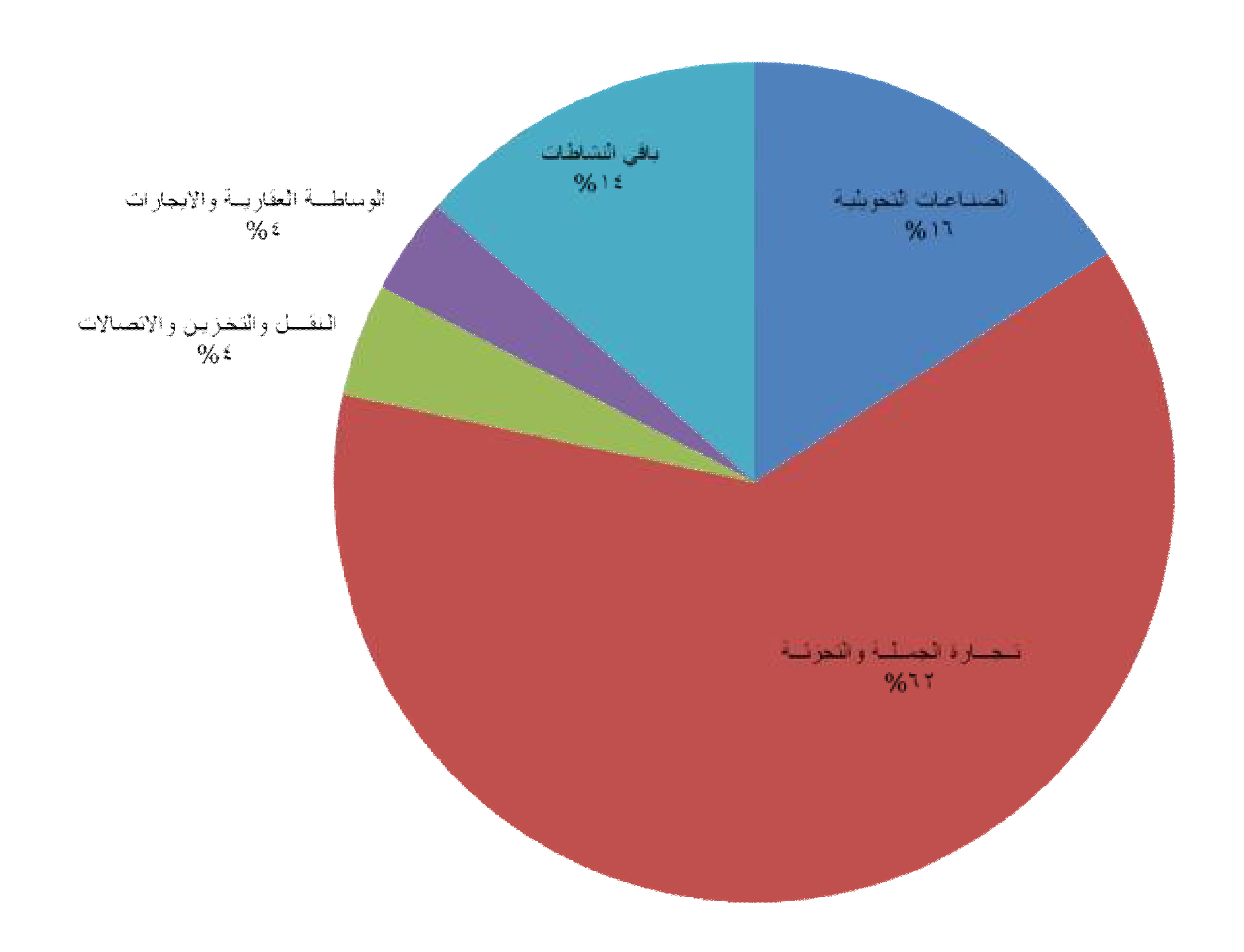


رابعاً: تحديث الإطار ٢٠٠٨

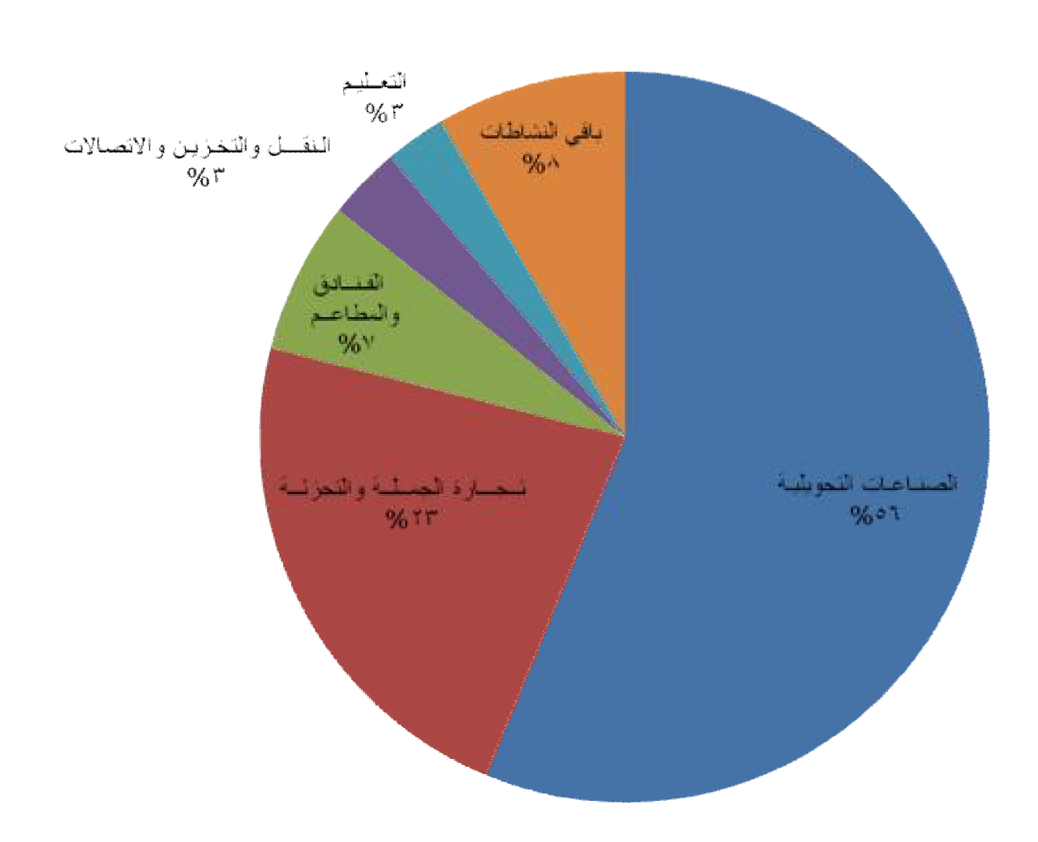
- تعتبر التعدادات من العمليات الإحصائية الكبيرة التي وفرت إحصاءات عن أعداد المنشآت والبيانات التعريفية بها. لذلك يعتمد المكتب المركزي للإحصاء على تحديث دوري للأطر التي وفرها التعداد ذلك من خلال التراخيص المنفذة التي ترد إلى مديريات الإحصاء في المحافظات من الجهات المانحة للترخيص وتتم العملية بشكل ربع سنوي متوافقاً مع بيانات التعداد.
- تم في عام ٢٠٠٨ تحديث جزئي لإطار المنشآت وفقاً لتعداد ٢٠٠٤، ويظهر تحديث الإطار التغير في أعداد المنشآت وتوزعها حسب المحافظات _ خاصة فيما يتعلق بالأنشطة التي يحدث إطارها بشكل دوري ودائم كما في إطار (الصناعة _ التجارة _ جزء من قطاع الخدمات) ولم يتم تحديث كامل لكافة الأطر بسبب تشتت الجهات المانحة لتراخيصها.
- وتبين الدراسة إشكالية تحديث الإطار حيث لا يحدث إلا بالمنشآت التي حصلت على وضع قانوني نظامي من الجهات المعنية. أما المنشآت التي تعمل بدون ترخيص لا تلحظ أثناء عملية تحديث الإطار حتى قيام تعداد.
- كما بينت الدراسة أن المنشآت الصغيرة غير المرخصة يتم تغير النشاط فيها مرات متعددة دون أن ترصد تلك التغيرات إلا بشكل جزئي من خلال المسوح بالعينة التي يقوم بها المكتب على المنشآت هذا إذا ظهرت بالعينة.

- وبتحليل بيانات تحديث الإطار لعام ٢٠٠٨ حسب عدد العمال فقد بقيت نسبة المنشآت التي تضم (أقل من ١٠ عامل) تشكل نسبة ٩٩% وتتركز في المنشآت متناهية الصغر التي تضم عامل واحد أو اثنين، ومن حيث توزع المنشآت على المحافظات فقد بقيت نسبة التمركز في المحافظات (دمشق، حلب، ريف دمشق، حمص) تشكل نسبة ٦٠%، أما من حيث توزع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي فقد ارتفعت نسبة نشاط التجارة إلى ٦٣% والنقل والتخزين والاتصالات إلى ٤% والوساطة العقارية والإيجارات أيضاً إلى ٤% أما الصناعة التحويلية فقد شكلت ١٦%.

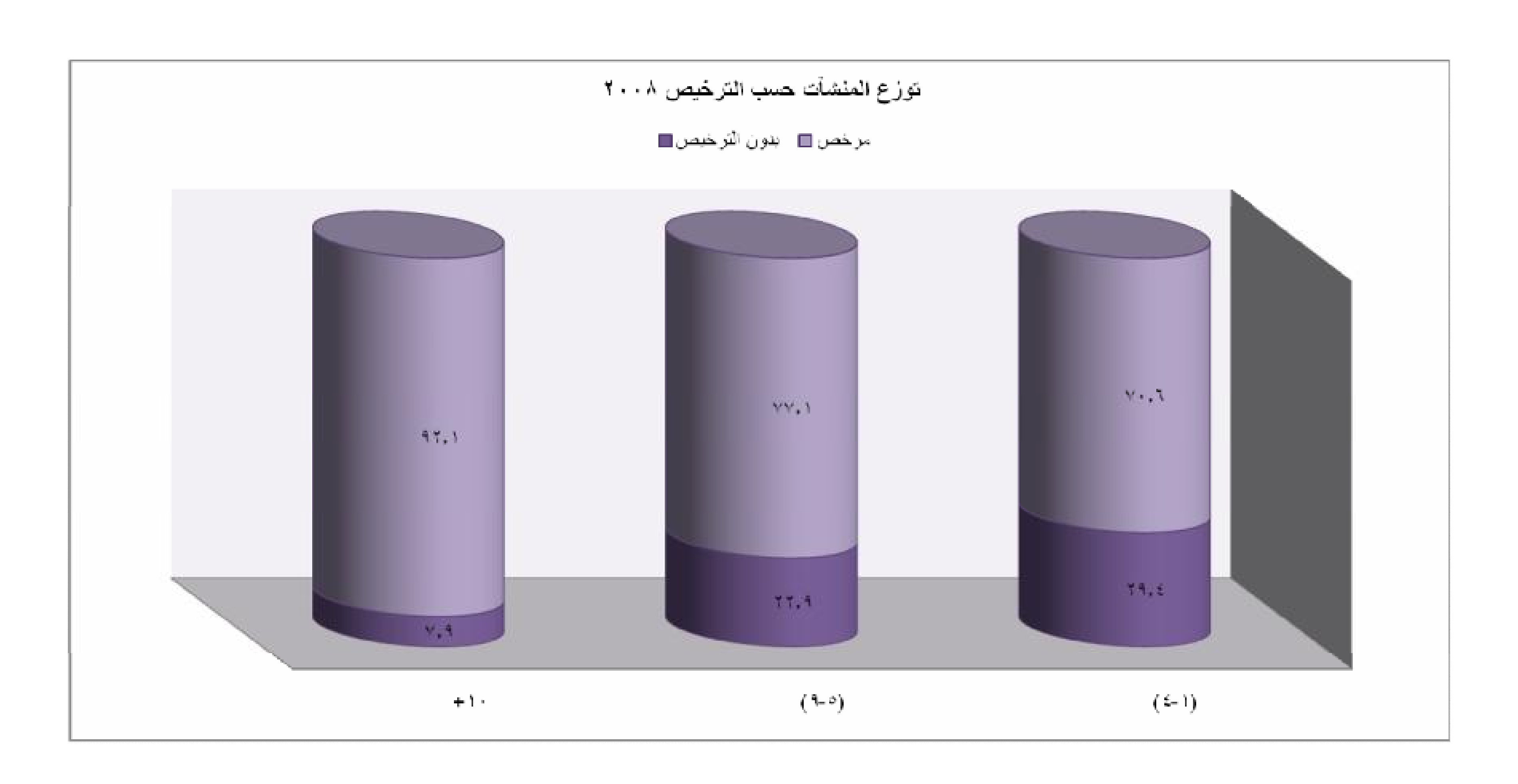
توزع المنشآت حسب النشاط ٢٠٠٨



أما المنشآت التي تضم (٥-٩) عامل فقد بينت النتائج أن الصناعة التحويلية شكلت ٥٦،٢% تليها التجارة ٢٢،٧% ثم الفنادق والمطاعم ٦،٧% كما شكل نشاط النقل والتخزين والاتصالات ٣،٢% والتعليم ٢،٧% أما بقية النشاطات ٨،٤%.



وأما من ناحية الترخيص فقد بينت النتائج ارتفاع نسبة المنشآت المرخصة لتصل إلى ٧١% على مستوى إجمالي ويعود ذلك إلى أن المنشآت التي أضيفت على الإطار هي مرخصة ولا يوجد إضافات للمنشآت غير المرخصة. والمنشآت (١-٤) عامل كانت نسبة المنشآت المرخصة ٧١% و (٥-٩) عامل كانت ٧٩% وفي الفئة (١٠+) عامل كانت ٩٢%.



نتائج الدراسة:

- لا يقدم التعداد بيانات كافية عن المنشآت في سورية حيث تقتصر البيانات على موقع المنشأة وعدد العاملين والنشاط والترخيص. بينما لا تتوفر بيانات عن رأس المال والإنتاج وتكاليف التصدير.
- بينما توفر المسوح الإحصائية (المسح الصناعي _ المسح التجاري _ مسح الفنادق _ مسح المطاعم ....) بالاعتماد على الأطر المتوفرة والمحدثة بيانات عن رقم الأعمال التي تقوم به هذه المنشآت حيث تبين هذه المسوح الإيرادات والنفقات والمالية والرواتب والأجور وتفصيلات أخرى تظهر نتائجها على مستوى إجمالي ومستوى المحافظات والأنشطة وحجم المنشآت.
- كما لا تتوفر مؤشرات حول العوائق الرئيسية أمام تنافسية هذه المنشات من جهة البيئة الاستثمارية والسياسيات الحكومية والأسواق الخارجية وغيرها.

لذلك تقترح الدراسة إجراء حصر للمنشآت يعتمد على مجموعة من الأدوات البحثية:

١. استمارة تتضمن أسئلة تفصيلية تغطي الجوانب المتعلقة بإدارة المنشاة وكفاءتها وعلاقتها بالمحيط.
٢. استخدام تطبيق تنفيذ مجموعات بؤرية لأصحاب المنشآت لمعرفة رأيهم بالمواضيع الرئيسية المتعلقة بآلية عمل هذه المنشات ضمن كل محافظة.
٣. يمكن استخدام مقابلات فردية مع خبراء في المنشآت الاقتصادية أو صانعي قرار لتوسيع قاعدة المعلومات لمعرفة التحديات والفرص المتعلقة بهذا القطاع .

- يظهر واضحاً من الدراسة أنه لم يحدث تغير هيكلي جوهري في الاقتصاد السوري من ناحية سيطرة المنشآت المتناهية الصغر على معظم النشاط الاقتصادي والتي تعمل معظمها في القطاعات الخدمية وعلى رأسها التجارة .
- تعمل المنشات في سورية في بيئة قانونية وتشريعية غير مواتية ويدل على ذلك كبر ارتفاع نسبة الشركات غير المرخصة.
- تغلب الملكية الفردية الخاصة على المنشآت في سورية مما يتطلب دراسة العوائق أمام إنشاء شركات كبيرة ومتوسطة قادرة على رفع الإنتاجية والمنافسة في السوق المحلية والخارجية.
- وفي إطار المسوح المقترحة والمنهجيات الجديدة في رصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة سينفذ المكتب مسحاً للقطاع غير المنظم في سورية كما سيعتمد على المنهجيات الدولية في تطوير الإحصاءات الاقتصادية.

شكراً لإصغائكم